موقع مصطفى نور الدين عطية



الأمم المتحدة في سن التقاعد .. مصطفى نورالدين

اليوم السابع، العدد١٢٨، ٢٠ اكتوبر ١٩٨٦، باريس، ص ص ٣٠ – ٣١

السبت 6 شباط (فبراير) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية

الامم المتحدة في سن التقاعد

منظمة لحفظ «سلام» الاقوياء

بعد كل انتصار عسكري كانت القوى المنتصرة تحاول تشكيل منظمة دولية للسلام تحفظ مكاسب الحرب. من الكونسيرتو الأوروبي في أوائل القرن الماضي، الى انهيار حلم بونابرت بامبراطورية كبرى الى الاخفاق الدامي لطموح هتلر، الى الحربين العالميتين الأولى والثانية، لم يتغير في المنظمات الدولية «للسلام» سوى الاسم... ومنظمة الأمم المتحدة لم تشذ عن القاعدة.

في السادس من آب (أغسطس) ١٩٤٥، أقلعت قاذفة الكولونيل «تيبتس» التي كان يعمدها باسم امه «أنولاجاي». وفي الثانية والربع صباحاً ضغط على زر صغير فأسقط جسماً غريباً وسُمع دوي

هائل بعد دقيقة واحدة، وتحولت مساحة ٤٠ الف ميل مربع الى لهب. وبعد ١٦ ساعة أعلن الرئيس ترومان من واشنطن «اننا ذللنا أعظم قوة في الكون. هذه القوة التي تغذي الشمس سقطت الآن على أولئك الذين أشعلوا الحرب في الشرق الأقصى.. لقد انفقنا ملياري دولار على هذه اللعبة العلمية. انها أعظم لعبة في التاريخ.. لقد انتصرنا»!!

كانت تلك «اللعبة» أول قنبلة ذرية تجري تجربتها ميدانياً في العالم.. القنبلة التي أُسقطت على هيروشيما وراح ضحيتها ٩٠ الف مواطن ياباني دفعة واحدة. وبعد ثلاثة أيام أرسل ترومان طائرة أخرى لتقذف «لعبة أخرى» على ناكازاكي فيموت بها احتراقاً ٤٦ الف مواطن ياباني.. ومئات الألوف يموتون من تأثير الاشعاع الذري.. والجملة ٣٠٠ الف انسان!!.

وبعد أسابيع من يوم ٢٤ تشرين الأول

(اكتوبر) كانت الولايات المتحدة و٣٨ دولة أخرى توقع ميثاق الأمم المتحدة، فتظهر للوجود المنظمة الدولية التي أعلنت في طليعة أهدافها العمل على «حفظ السلام والأمن الدوليين» ووقاية الأجيال المقبلة من كارثة الحرب التي كبدت البشرية معاناة يعجز عنها الوصف مرتين في فترة تناهز عمر الانسان !

كانت الحرب العالمية الأولى أودت بحياة ٢٥ مليون انسان في أوروبا نصفهم راح ضحية القتال، والنصف الآخر لأسباب غير قتالية، كالمجاعات والأوبئة.. الخ. أما الحرب العالمية الثانية فيقدر بعض المؤرخين ضحاياها بأربعة أمثال ضحايا الحرب العالمية الأولى أي نحو مئة مليون ضحية.

من أينشتين الى فرويد!

دفع كابوس الحرب العالمية الأولى المفكرين والفلاسفة والساسة الى طرح مسألة السلام،

وامكانيات تحقيقه في حوارات لا نهاية لها. ومن التناقضات ان يرسل البرت اينشتين (الأب الأصلي للقنبلة الذرية التي صُنعت بفضل اكتشافه للعلاقة بين الكتلة والطاقة عام ١٩٣٢) خطاباً الى عالم النفس سيغموند فرويد يقول له فيه «ها هي المشكلة.. هل هناك وسيلة ما تخلص الانسانية من تهديد الحرب؟! يعرف الجميع انه مع التقدم العلمي الحديث، أصبحت هذه المسألة مسألة حياة أو موت للحضارة. وبرغم الحماس المعلن، فان كل محاولة لوضع حد للحرب باءت بفشل ذريع... وأعتقد ان الحل الأكثر بساطة، ربما يكون بايجاد وكالة تشريعية وقانونية تقوم بحل أو تصفية الصراعات التي قد تنشأ بين الأمم». ويضيف اينشتين «ولكن تلوح اليوم استحالة أن نجمع معاً القوة والحقوق في منظمة عالمية تتخطى الحدود القومية من هذا النوع بسبب العطش للسلطة الذي يصيب الطبقات

الحاكمة في كل البلدان، ولأن هـذه «الطغمة الصغيرة» تنجح في تسخير الأغلبية في خدمة مطامعها».. ثم يطلب من فرويد حل «هذا اللغز»،

الذي لا يقدر على حله الا خبير في علم الغرائز الانسانية»!

ويأتي رد فرويد «لقد أصابتني الدهشة وأشعر بعدم قدرتي على حله.. ولكني شديد التشاؤم... ولكن المسألة بالنسبة الي هي في العلاقة بين الحقوق والعنف وليس بين الحقـوق والقوة.. فالمجتمعات جميعها تم تشييدها عبر صراعات عنيفة متتالية. المسألة اذن تكمن في التخلص من هذه القوة العنيفة الوحشية، وذلك بنقل السلطة الى تكوين أكثر اتساعاً مؤسس على مجتمع يرتبط اعضاؤه بالعواطف الرقيقة... ولكن تاريخ العالم صنعته الحروب.. بل والغريب ان الحروب هي ما يمكن أن يجعل السلام الذي ننشده أمراً ممكن

التحقق.. اذ تنشأ امبراطوريات واسعة تصبح الأنشطة الحربية محرمة بداخلها بفضل سلطة مركزية قوية.. ولكن هذا ينتج حروباً كبرى نادرة وأكثر تخريباً بدل الحروب الصغرى المتكررة»..

ويضيف فرويد «أما فيما يتعلق بالانسانية بشكل عام فان الوسيلة الأكيدة للقضاء على الحرب تكون بانشاء نظام مركزي للاشراف واعطائه قوة تنفيذية وافية بالمرام... ولكن هذا الشرط الأخير حظه في التحقق ضئيل.. وذلك لصعوبة الجمع بين عامل الاكراه والعواطف.. فالاكراه ليس مطروحاً.. والعواطف الجمعية السائدة ضعيفة جداً للاعتماد على نفعها»..

ويضيف فرويد «اني أتساءل لماذا تُعطي أنت وأنا وآخرون غيرنا هذا القدر من المعارضة العنيفة على الحرب هذا الشيء الطبيعي جداً، والسويّ بيولوجياً، وغير الممكن تجنبه عملياً.. وذلك بدلًا من أن نقبله كأشياء أخرى مزعجة موجودة»؟!

هذا الحوار الفلسفي يعكس بشكل غير مباشر وجهة نظر من المنظمة الدولية التي كانت موجودة حينذاك بالفعل وبدأت نشاطها بعد الحرب العالمية الأولى أي ما أطلق عليها «عصبة الأمم». وكان مولدها في كانون الثاني يناير ١٩٢٠. وتهدف الى

حفظ النظام في العالم وتحقيق سلام دولي.. ولم يكن بمقدورها بعد ذلك ان تحول دون انفجار الحرب العالمية الثانية. وكانت المانيا وهي واحدة من اعضائها هي التي بدأت بتفجيرها..

من الناحية الموضوعية والتاريخية، لم يكن بمقدور عصبة الأمم ان تعيش طويلاً، لأن تقسيم العالم الى مستعمرات ومناطق نفوذ واسواق لم يكن قد أخذ شكله النهائي لهذه المرحلة من تطور الرأسمالية. وكانت المانيا وايطاليا واليابان أقل الدول الرأسماية حظاً من «التركة العالمية».

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتحقيق

الاصلاح الجذري لهذا «الخطأ» خصوصاً ان المانيا كانت تستشعر بأنها تُعامل كدولة من الدرجة الثانية. وفور وصول هتلر الى الحكم سحب عضوية بلاده في عصبة الأمم منذ أوائل الثلاثينات، وبدأ في رسم خطة لاعادة ترتيب العالم ولكن ليس من أجل الحصول على نصيب وافر من المستعمرات، وانما للاستيلاء عليها جميعاً.

تلك التناقضات في قلب العالم الرأسمالي لم يكن من السهل تجاوزها عبر أي منظمة قوية. وما زال هذا الوضع مستمراً حتى الآن مع الأمم المتحدة ولكن بأسلوب آخر أكثر ليونة وبغياب، شبه كامل، للتدخل وللتقسيم العسكري للعالم.. الا عند الضرورة!

نريد منظمة

ظهرت فكرة تأسيس منظمة جديدة دولية بعد الفشل الذريع الذي منيت به «عصبة الأمم» التي

[illegible] وكانت التسمية الأولى
التي أطلقها على المولود الجديد (في أواخر آب أغسطس ١٩٤١) كل من الرئيس الأميـركي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل هي «ميثاق الأطلسي». وفي كانـون الثاني (ينـاير) ١٩٤٢، أصبحت التسمية «اعلان الأمم المتحدة»، وفي أواخر عام ١٩٤٣ وافق الاتحاد السوفياتي على الفكرة وبدأت مجموعة عمل وضع أسسـها في

واشنطن. وتبدأ المشكلة حول مسألة التصويت. اذ يعترض عدد كبير من العسكريين الأميركيين ومجلس الشيوخ على ان تُجبر أغلبية في المنظمة الولايات المتحدة، على التدخل عسكرياً في مكان ما!! ويكون الحل هو أن يتمتع الأعضاء الخمسة الدائمو العضوية في مجلس الأمن بحق النقض (الفيتو).. وهو ما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة الذي تم وضعه نهائياً في مؤتمر سان فرانسيسكو

بين ٢٥ نيسان (ابريل) و٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٤٥.

ولتنفيذ برامجها الواسعة والتي تعم كل مظاهر الحياة انشأت المنظمة عدداً كبيراً من المنظمات المتخصصة. مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية، واليونسيف (صندوق الأمم المتحدة للطفولة)، ومنظمة أخرى من أجل اللاجئين وغيرها من أجل اللاجئين الفلسطينيين تحديداً، وبرنامج التغذية الدولي، واليونسكو (منظمة الأمم المتحدة من أجل العلوم والثقافة والتربية)، والفاو (الزراعة والتغذية) ومنظمة العمل، ومنظمة الصحة... الخ.

بدأت المنظمة مؤتمرها الأول في ١٠ كانون الأول (يناير) ١٩٤٦ وكانت تضم ٥١ عضواً (بلغوا الآن ١٥٩). وكانت التناقضات الأولى ذات دلالة. اذ كانت الحرب غير المعلنة بين الأعضاء ما زالت قائمة خصوصاً بين الأعضاء الخمسة الدائمين.

وكان ذلك يظهر في الموافقة أو الاعتراض على قبول عضوية الدول الجديدة التي توافق على ميثاق المنظمة. ففي عام ١٩٤٦، تقدم بطلب العضوية كل من أفغانستان والأردن والبرتغال والسويد، فاستخدم الاتحاد السوفياتي حق النقض ضد قبول البرتغال والاردن بحجة عدم وجود علاقات دبلوماسية بينه وبينهما. ولكن السبب الحقيقي لهذا الرفض كان يتمثل في الروابط القوية التي تجمعهما ببريطانيا وخصوصاً الأردن. وفي عام ١٩٤٧ تقدم بطلب العضوية كل من اليمن والهند وباكستان وسيلان وخمس دول كانت مع المحور في الحرب العالمية الثانية (ايطاليا وفنلندا وبلغاريا والمجر ورومانيا) وايضاً البانيا.. فاستخدمت الولايات المتحدة «الفيتو» ضد دخول بلغاريا ورومانيا والمجر، وكذلك فعل الاتحاد السوفياتي ضد عضوية ايطاليا وفنلندا!.

بعد ذلك اعترضت بريطانيا على دخول منغوليا

وكوريا الشمالية فرد الاتحاد السوفياتي بالاعتراض على عضوية سيلان وكوريا الجنوبية!. وفي عام ١٩٤٨ حدثت واقعة كانت ذات دلالة تاريخية على استمرار الطابع الاستعماري الجديد لمنظمة الأمم المتحدة مثلها في ذلك مثل عصبة الأمم. اذ أعلنت الجماعات الصهيونية الارهابية

قيام دولة اسرائيل في فلسطين في أيار (مايو) من ذلك العام واعترف بها فوراً كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وتم قبولها عضواً في الأمم المتحدة على رغم الطبيعة الاستعمارية الاستيطانية والعنصرية الاغتصابية للدولة الجديدة وبرغم قيامها على أساس محو كيان شعب آخر موجود أصلاً في فلسطين. ودأبت منظمة «الأمم المتحدة منذ ذلك التاريخ على تقنين وجود هذه «الدولة» الغريبة.. ولكن ذلك لم يكن يعني الا التقاء وجودها هناك مع استراتيجية استعمارية

تعطي ثمارها الآن مُرة «في غفلة» من أهلها!!

اذا كان النقد الموجه الى الأمم المتحدة يأتي عادة من بعض الدول الأعضاء ومن خارجها فانه متضمن أيضاً في تقارير جافييه بيريز دي كويلار الأمين العام الحالي للأمم المتحدة (وزير خارجية بيرو سابقاً). ففي التقرير الذي نشره في ايلول (سبتمبر) من العام الماضي قال ان «المنظمة ما زالت بعيدة جداً عن تحقيق ما يتفق مع رسالتها الأصلية» وان ذلك يستلزم ان تصبح المنظمة «نافعة ومتجانسة وفعالة».

وفي تقريره المقدم في الدورة الـ٤١ للجمعية العامة للأمم المتحدة التي بدأت اعمالها في ١٦ ايلول (سبتمبر) الماضي، قال دي كويلار «انه بعد عام من الاحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيس منظمة الأمم المتحدة، تتأكد الضرورة الملحة لأن تبد المنظمة عملها من منطلق جديد من أجل محاولة اخراج المشاكل الهامة التي تواجهها من حالة

الركود التي تعاني منها، وأن تزيد من فاعليتها في مسألة التعاون الدولي...» و«ان المنظمة تمر بمرحلة أزمة حادة تطرح السؤال حول امكانية وفائها بديونها وحول استمراريتها».

هذا القلق على مصير الأمم المتحدة ليس خيالياً.. فالمسائل المعلنة نظرياً تنتهك بلا توقف.. ونداء الأمم المتحدة المتواصل بضرورة نزع السلاح النووي والحد من سباق التسلح يظل «حبراً على ورق». فانكلترا تطبق حرفياً سياسة «العلاقات الخاصة» مع الولايات المتحدة التي وضعها تشرشل، وطبقها ايدن في الخمسينات عبر السماح للولايات المتحدة باستخدام قواعد لها على الأراضي البريطانية (وهو ما فعلته حكومة تاتشر ايضاً بالسماح للطائرات الأميركية بالانطلاق من تلك القواعد للاعتداء على ليبيا في نيسان (ابريل) الماضي). واذا كان التعاون الذري في الخمسينات

بين البلدين اقتصر على «مشاورة بريطانيا» قبل أن تستخدم الولايات المتحدة السلاح الذري وتحدد وجهة هذا الاستخدام، فقد تطور الأمر لتصبح الصواريخ النووية الجديدة أميركية ـ بريطانية، ولتزرع أميركا صواريخها في القواعد البريطانية. ومثل ذلك حصل مع المانيا الغربية في أواخر عام ١٩٨٣. وتذهب أفكار جاك شيراك رئيس الوزراء الفرنسي نحو تشكيل نظام دفاعي أميركي ـ أوروبي مشترك لألمانيا الغربية فيه دور فعال.

وتواجه السياسة التي تمارسها الأمم المتحدة في حقل التنمية الاقتصادية أو المساعدة العاجلة للبلدان التي تواجه المجاعة أو الأوبئة أو غير ذلك، مجموعة من التناقضات.

فمن ناحية، مارست الدول الصناعية الرأسمالية سياسة موازية لسياسة الأمم المتحدة في هذا الشأن. وكان الغرض الأساسي منها ادخال دول العالم المتخلف في التقسيم الدول للعمل عبر شبكة التبعية المالية والاقتصادية. فهذه الدول

الرأسمالية ومؤسساتها المالية وبنوكها بدأت تنفيذ سياسة الاقراض والمساعدة والتعاون الاقتصادي الثنائي مع الدول المتخلفة. واشترطت تنفيذ «برامج وخطط» اقتصادية بعينها، وفي قطاعات محددة، تلتقي مع طبيعة النظام الاقتصادي الذي تريد الدول الرأسمالية المتقدمة تعميمه وداخل استراتيجيتها العامة.. وليس انطلاقاً من الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لشعوب البلدان المتخلفة. وهكذا تشكل في العقدين الأخيرين نظام اقتصادي رأسمالي تابع بدأ ينتج

تناقضاته بصورة حادة عبر المجاعات وأزمات الديون الدائمة.

ومن ناحية أخرى، كانت الأمم المتحدة تمارس سياسات مختلفة للمساعدة.ولكن من دون تنسيق مثمر بين اجهزتها ومؤسساتها العديدة المختصة

بهذه السياسات. فهناك نحو [illegible] هيئة من هيئات الأمم المتحدة تقوم بتقديم مساعدات للبلدان المتخلفة في مجالات التنمية الاقتصادية والزراعية والصناعية والصحة والتعليم وبرامج الاسكان وغير ذلك. وبجانب هذه الهيئات مكاتب أخرى تعد بالعشرات تخصص ميزانياتها لألوان أخرى من المساعدة. وكل هذا يحدث بشكل فردي بالنسبة لكل هيئة وبدون أي تنسيق يجمع بينها لا من حيث منهج ومفهوم التنمية أو المساعدة ولا من حيث وجهتها تحديد طبيعة الأولويات وكمها وكيفها.

والواقع ان السلام أستتب بين القوى العظمى، وبين الدول الغربية بشكل عام، وذلك بفضل الدخول في حوارات ومباحثات ومفاوضات دائمة ودورية عبر الهيئات الدولية التي تجمعها لتنسيق مصالحها «المتعارضة» حتى لا تصل بها الى حد التناحر. ويتم ذلك عبر السوق الأوروبية المشتركة أو من خلال الاجتماعات الدورية على مستوى القمة بين الدول الصناعية السبع الكبرى أو

[illegible] بين [illegible] داخل حلف الأطلسي، وعبر أشكال الالتقاء الأخرى المتعددة أو الثنائية.. وهذا يُعتبر عاملاً جوهرياً في عدم نشوء صراعات عسكرية أو حتى صراعات وخلافات التهديد بحروب منذ منتصف الأربعينات، واستمر خضوع المانيا واليابان وايطاليا للهيمنة الأميركية.

مرحلة «السلام» هذه أفرزت نظاماً عالمياً جديداً يوفر السلام بين الدول الكبرى ويستخدم في المحافظة على مصالحها أنظمة موالية لها في العالم الثالث، تخوض فيما بينها حروب ومنازعات وتعقد هدناً واتفاقات بمقتضى ارادات الدول المهيمنة التي أدخلتها في نظام متشعب من التحالفات والمعاهدات المشتركة «للدفاع المتبادل» عند أي تهديد «خارجي» لاستقرارها!! وبمعنى أوضح للحيلولة دون استبدال هذا «النظام» عبر سلسلة من التغيرات الداخلية الجوهرية قد تعمل عليها قوى احتماعية واقتصادية في هذه البلدان

المتخلفة لاخراجها من التبعية الاقتصادية والعسكرية الداخلة في اطار استراتيجية الاستعمار الجديد.

وهذا «النظام الجديد» يتم تقنينه بين الكتلتين الشرقية والغربية بالحوار المنتظم والدائم لتحاشي المواجهة العسكرية، وحصر هذه المواجهة في حدود الدعاية الايديولوجية والاعلامية.

اميركا... اميركا

والحديث عن الأمم المتحدة ومشاكلها يستدعي حكماً النظر الى حملة الولايات المتحدة على اليونسكو أو خلفيات هذه الحملة. فذلك يكشف بعض الأبعاد الهامة لسياسة الدول الاستعمارية ولاستراتيجيتها داخل المنظمات الدولية. ولكن ينبغي أولاً القول ان هذه الحملة ومن بعدها انسحاب الولايات المتحدة من اليونسكو (وبعدها بريطانيا) هي في الحقيقة هجوم مباشر على الأمم

المتحدة، ذاتها التي لا تشكل اليونسكو الا واحدة من أصغر هيئاتها. بدأ هذا الهجوم عندما طالبت منظمة «هيريتاج فوندشين» اليمينية الأميركية بعدم مشاركة الولايات المتحدة في الاحتفال بالعيد الأربعين لانشاء الأمم المتحدة، وأطلقت شعارها: «العالم سوف يكون أفضل بدون الأمم المتحدة». وهذه المنظمة هي مؤسسة يبلغ انفاقها السنوي ١٠ ملايين دولار ولها تأثير على رجال البيت الأبيض حسب تعبير الرئيس ريغان نفسه.. وهي التي مارست ضغوطها على الكونغرس لتحقيق الانسحاب الأميركي من اليونسكو. وفي التقارير التي روجتها هذه المؤسسة بأن «الأمم المتحدة منحازة الى الشيوعية ومعادية للولايات المتحدة وتعارض المشاريع الاقتصادية الحرة». ويقول

عضو الكونغرس فليب كران معلقاً على الدعوة الى قطع الولايات المتحدة مساعدتها المالية عن الأمم

المتحدة فوراً والتي حملها بنفسه من طرف هيرتاج فونديشن: «اذا حدث وخرجنا من الأمم المتحدة فذلك يعني اننا سوف نخلص انفسنا من عملاء المخابرات السوفياتيـة (ك.ج.ب) والشيوعيـين الذين تدفع لهم الأمم المتحدة أجورهم.. وكذلك نتخلص من المساعدات التي تمنحها هذه المنظمة للارهابيين «منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة تحرير ناميبيا» عندها يصبح بامكان الشيوعيين والعالم الثالث أن يدينوا بحرية الولايات المتحدة في كل مرة تنهض فيها للدفاع عن الحرية في غرينادا أو في أي مكان آخر من العالم».

حقوق الانسان من مبادئها الأولية الاعتراف بحقوق الشعوب في تقرير مصيرها بكل ما تعنيه تلك العبارة من معنى، أي ان تكون متمتعة باستقلال تام في اتخاذ قراراتها السيـاسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي اختيار شكل النظام السياسى الذى يعبر عنها وتحقق من

خلاله النموذج أو «المجتمع المثالي» الذي تنشده

من الرخاء للجميع.. وكذا حرية الاعتقاد والتعبير والممارسة السياسية والعقائدية لكل أعضاء المجتمع.

وحقوق الانسان واحد من المبادىء الأساسية للأمم المتحدة، التي تقرها الدول الأعضاء (١٥٩ دولة).. فهل يتم احترام هذه المبادىء داخل هذه الدول أولاً.. وفيما بينها ثانياً؟!

لم يتم إقرار مبادىء حقوق الانسان في الأمم المتحدة الا سنة ١٩٤٨.. وطوال الفترة الاستعمارية ظلت تلك المبادىء محفوظة في «الارشيف» حتى مرحلة تزايد حركات التحرر الوطني في فترة الستينات والسبعينات.. وانضمام الدول الحديثة الاستقلال الى المنظمة (التي أقرت حق الشعوب في نيل استقلالها وتصفية الاستعمار عام ١٩٦٠ فقط)، وحينها أثّر وزن هذه الدول في

توجه المنظمة فتبنّت قراراً بضرورة التزام الدول الأعضاء بمبادىء حقوق الانسان بشكل ملموس.

وفي عهد الرئيس الأميركي جيمي كارتر، ارتفعت في الولايات المتحدة على نحو مفاجىء صيحة «وجدتها... وجدتها».. ولم تكن هذه الضالة التي وجدتها اميركا سوى «حقوق الانسان» وأعطتها مفهوماً غريباً من صنع أجهزتها الاعلامية المتخصصة واختارت لتطبيقها أو الدعوة الى تطبيقها أماكن معينة من العالم تختارها بدقة، وطبقاً لمفهومها الخاص الذي يعني أولاً «حرية السوق.. وحرية رأس المال الفردي.. وحرية دخول رؤوس الأموال الغربية الى البلدان الأخرى..».

اما مساندة نظام ديكتاتوري (في الفليبين أو شيلي أو جنوب افريقيا أو اسرائيل... الخ) فان ذلك لا يتنافى مع حقوق الانسان؟! والحيلولة دون قيام ثورة أو تغيير اجتماعي للخروج من تبعية

الغرب، واللجوء الى التدخل العسكري المباشر أو غير المباشر، لمنع ذلك، فأمر لا يعني من وجهة نظر الغرب تدخلاً في حقوق الانسان (الشعوب) في تقرير مصيرها واختيار النظام الذي تنشده؟! ناهيك عن قلب النظم الديموقراطية المنتخبة شعبياً واستبدالها بدكتاتوريا ت عسكرية موالية للغرب.. فهذا يعني زيادة عدد الدول المنتمية الى معسكر «العالم الحر»؟! كل ذلك مع ان الدول الغربية والولايات المتحدة خاصة تعلن التزامها التام بميثاق الأمم المتحدة الذي شاركت في وضعه، بل هي التي صاغته، والذي ينص في المادة ٤٢ منه على ان «استخدام القوة المسلحة من أجل حفظ السلام والأمن الدوليين لا يتم الا بقرار من مجلس الأمن» بل ان المادة ٢ من الميثاق «تحرم ليس فقط العدوان المسلح، بل التهديد باستخدام القوة»! «بل ان مجرد الاعداد والتخطيط لحرب يعتبر من

وجهة نظر القانون الدولي جريمة دولية»!

اما الولايات المتحدة فلها وجهة نظر أخرى للحفاظ على «مصالحها الحيوية» في العالم حتى ولو تعارضت مع الأمم المتحدة. فالرئيس ريغان يصرح بأن «القوة العسكرية يجب أن تظل واحدة من العناصر الممكن استخدامها في السياسة الخارجية الأميركية... ومن دون القوة العسكرية لن تكون هناك دبلوماسية، ولا مفاوضات فعالة»!!

ولقد دانت الأمم المتحدة العدوان الأميركي على غرينادا بأغلبية ١٠٨ أصوات في أيار (مايو) ١٩٨٤، كذلك دانتها غير مرة أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي من جراء اعتداءاتها المتكررة على نيكاراغوا وانتهاكها للقانون الدولي وذلك بتلغيمها لشواطىء بلد مستقل عضو في المنظمة.. وذلك بأغلبية ١٤ قاضياً وامتناع القاضي الأميركي فقط. فماذا كان موقف واشنطن؟ لقد وافق الكونغرس

على مساعدة قوات الثورة المضادة لنظام نيكاراغوا بمئة مليون دولار.

ويمكن أن تضاف الى قائمة العدوان الأميركي على القانون الدولي وعلى حقوق الانسان وحقوق الشعوب مئات الأمثلة من القنبلة الذرية الى الحرب في الهند الصينية الى العدوان الأميركي على ليبيا.. من دون التوغل عميقاً في التاريخ الأميركي «الأسود» وكذلك الأمر بالنسبة الى حلفاء اميركا في الغرب.

ويدخل الاعتداء الصهيوني على حقوق الشعب الفلسطيني منذ وعد بلفور حتى الآن في قائمة أخرى سوداء، تنقض أبسط المبادىء الانسانية بحيث يعتبر مجرد الاعتراف بهذا الكيان منذ نشأته جريمة في حق الانسانية.. ويصبح كل سلوك يومي يمارسه في فلسطين المحتلة وفي الأراضي العربية الأخرى التي استولى عليها اعتداء مباشراً على القانون الدولي والأمم المتحدة.

وبرغم اللطف الذي تعامل به اسرائيل دولياً، فانها تلقت عشرات الادانات في الأمم المتحدة لم تعبأ بها. من تجاوزها «لمشروع التقسيم» غير الشرعي لفلسطين حتى اللحظة الراهنة في وجودها في جنوب لبنان والضفة الغربية والجولان وطابا.. ورغم كل قرارات الانسحاب من الأراضي التي احتلتها والتي لم تتوقف عن الصدور منذ عام ١٩٤٨، ولم تكترث لها اسرائيل، لم تتخذ الأمم المتحدة ضدها أي اجراءات عقابية فعلية ملزمة. والأمر نفسه ينطبق على الموقف من نظام جنوب افريقيا العنصري.. فمنذ عشرين سنة طالبت الأمم المتحدة ان يمنح نظام بريتوريا العنصري الاستقلال لناميبيا ولم يحدث أي تقدم في هذا الصدد. ومنذ سنوات طوال والأمم المتحدة تدين التمييز العنصري في جنوب افريقيا ولكن لم يتم القضاء عليه وما زالت الممارسات ذاتها قائمة والعلاقات معه حسنة.

... وتبقى كلمة أخيرة: ان ميثاق الأمم المتحدة يبدو لكثيرين كنص مقدس لكن أياً من كبار مؤلفيه لم يمارس شعائره.

مصطفى نور الدين عطية

حمل المقال من أسفل

الأمم المتحدة في سن التقاعد .. مصطفى نورالدين

أي رسالة أو تعليق؟